



استطلاع آراء العموم

مشروع نظام الشركات الجديد



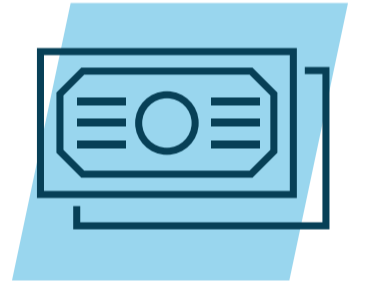
مشروع نظام الشركات الجديد

من أهدافه:

تيسير الإجراءات والمتطلبات النظامية لتحفيز بيئة الأعمال ودعم الاستثمار، وخصوصًا الشركات الصغيرة والمتوسطة ورأس المال الجريء.



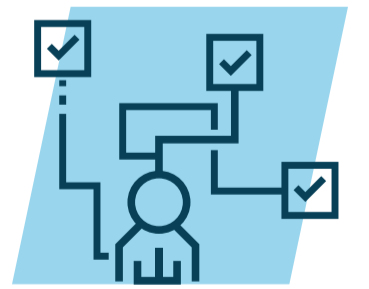
تسهيل جذب رؤوس الأموال، وتوافر مصادر التمويل طويل الأجل بأقل التكاليف خصوصًا للشركات الصغيرة والمتوسطة.



تحقيق التوازن بين أصحاب المصالح الخاضعين لأحكام النظام والحد من المخاطر ذات الصلة.



توضيح المبادئ والأحكام الأساسية، بهدف الحد من المنازعات بين كافة أصحاب المصالح.



تعزيز حوكمة الشركات وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.





استطلاع آراء العموم

مشروع نظام الشركات الجديد

جاء مشروع نظام الشركات الجديد بأحكام ومفاهيم جديدة، بالإضافة إلى حزمة من التعديلات على الأحكام الحالية، بما يتفق مع أفضل التجارب والممارسات الدولية، وبما يلبي احتياجات ومتطلبات قطاع الأعمال.

من أبرزها الآتي:

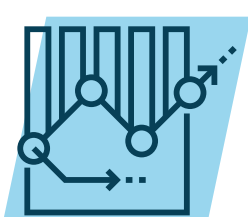
- 1** إلغاء شكل شركة المحاصة، واستحداث شكل جديد يتمثل في شركة المساهمة البسيطة، وإعادة شكل شركة التوصية بالأسمه.
- 2** إيراد الأحكام المنظمة للشركات غير الربحية والشركات المهنية.
- 3** تيسير الإجراءات والمتطلبات النظامية لتأسيس الشركات، والسماح بأن تكون الشركة غير محددة المدة.
- 4** السماح بتأسيس شركة من شخص واحد دون القيود المفروضة حالياً.
- 5** السماح بتضمين عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساس أحكام اتفاقية لا تتعارض مع أحكام النظام واللائحة.
- 6** إلغاء القيود المفروضة على أسماء الشركات، والسماح لكافة أشكال الشركات بأن تتخذ اسماً مبتكراً أو مشتقاً من غرضها وفق شروط عامة.
- 7** تقرير أحكام تسمح بتحول أدوات الدين أو الصكوك التمويلية إلى أسهم عند تحقق شروط معينة أو عند مرور فترة زمنية محددة.
- 8** إضفاء مرونة في إصدار أنواع متعددة من الأسهم، بحقوق متفاوتة.
- 9** تطوير الأحكام المتعلقة بإدارة الشركة وفق طبيعة الشكل المتخذ لها، وبخاصة حالات تعارض المصالح والمنافسة.
- 10** السماح بأن يكون الشريك المتضامن من الأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية.
- 11** توضيح الأحكام والإجراءات اللازمة لرفع الدعاوى المقررة للشركة.
- 12** تعزيز استخدام وسائل التقنية الحديثة.
- 13** بيان واجبات والتزامات مديري الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها، وذلك بما يضمن كفاءة وفعالية الجهاز الإداري للشركة، ويحفظ في الوقت ذاته حقوق الشركاء أو المساهمين فيها.
- 14** تنظيم توزيع الأرباح المرحلية (نصفية أو ربع سنوية) على الشركاء أو المساهمين في الشركة، مع بيان الشروط الخاصة بذلك.
- 15** استثناء الشركات متناهية الصغر والصغيرة من متطلب تعيين مراجع حسابات.
- 16** تطوير الأحكام الخاصة باندماج الشركة وتحويلها إلى شكل آخر، وتنظيم آلية تخارج الشريك أو المساهم المعارض على القرار.
- 17** السماح للشركات القابضة ممارسة أي من الأنشطة الاقتصادية.
- 18** تقرير أحكام خاصة تعالج حالة تملك الشركة التابعة لأسهم أو حصص في الشركة القابضة.
- 19** السماح للمؤسسين أو الشركاء أو المساهمين - في الفترة السابقة أو اللاحقة لتأسيس الشركة - بإبرام اتفاق ينظم العلاقة فيما بينهم أو مع الشركة، أو ميثاق عائلي يتضمن تنظيم الملكية العائلية في الشركة وحوكمتها وإدارتها.

مشروع نظام الشركات الجديد

شركة التضامن:

شركة بين شخصين أو أكثر من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية يكونون فيها مسؤولين شخصياً في جميع أموالهم وبالتضامن عن ديون الشركة والتزاماتها.

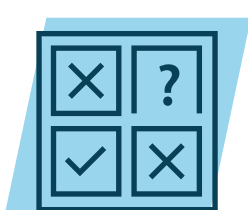
أبرز الأحكام:



السماح باستمرار الشركة في حال وفاة أحد الشركاء كأصل عام، ما لم ينص عقد التأسيس على خلاف ذلك.



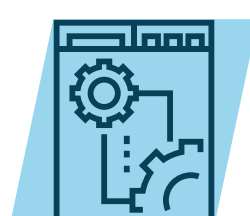
آليات وإجراءات انسحاب الشريك أو إخراجه من الشركة، وتقدير حصته في رأس المال، مع إمكانية تضمين عقد تأسيس الشركة بإجراءات وآلية تقدير أخرى.



إجراءات ومتطلبات تعيين وعزل أو اعتزال الشريك المدير.



السماح بأن يكون الشريك المتضامن من الأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية.



السماح باستمرار الشركة لفترة مؤقتة في حال وجود شريك متضامن واحد، مع بيان الإجراءات اللازم اتخاذها خلال هذه الفترة.



مشروع نظام الشركات الجديد

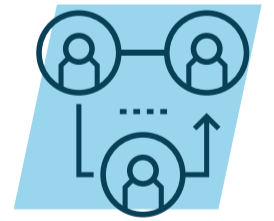
شركة التوصية البسيطة

شركة تتكون من فريقين من الشركاء فريق يضم على الأقل شريكًا يكون مسؤولًا شخصيًا في جميع أمواله وبالتضامن عن ديون الشركة والتزاماتها، وفريق آخر يضم على الأقل شريكًا موصيًا لا يكون مسؤولًا عن ديون الشركة والتزاماتها إلا في حدود حصته في رأس مال الشركة. ولا يكتسب الشريك الموصي صفة التاجر.

أبرز الأحكام:



تنظيم علاقة الشريك المتضامن والشريك الموصي، مع بيان حقوق وصلاحيات كل منهما.



استحداث أحكام خاصة تنظم كيفية التنازل عن الحصص سواءً للشركاء الآخرين أو للغير.



السماح باستمرار الشركة لفترة مؤقتة في حال عدم وجود شريك متضامن أو موصي، مع بيان الإجراءات اللازم اتخاذها خلال هذه الفترة.

مشروع نظام الشركات الجديد

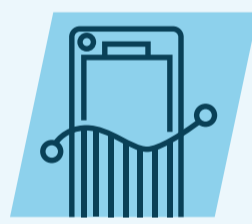
شركة التوصية بالأسهم

شركة التوصية بالأسهم شركة تتكون من فريقين من الشركاء، فريق يضم على الأقل شريكًا يكون مسؤولاً شخصياً في جميع أمواله وبالتضامن عن ديون الشركة والتزاماتها، وفريق آخر يضم على الأقل مساهمًا لا يسأل عن ديون الشركة إلا في حدود ما يملك من أسهم في رأس المال.

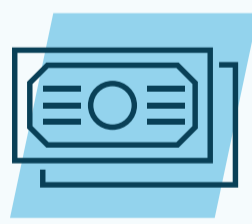
أبرز الأحكام:



تنظيم علاقة المساهمين والشركاء المتضامنين، مع بيان حقوق وصلاحيات كل منهما.



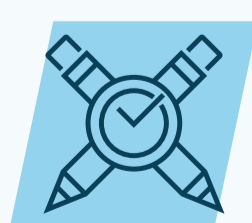
مرونة في تداول ونقل ملكية الأسهم المكونة لرأس مال الشركة.



مرونة في زيادة وتخفيض رأس المال.



مرونة في أحكام الجمعية العامة وإجراءات انعقادها وإصدار قراراتها.



جواز الاتفاق على إنشاء مجلس للرقابة.



استطلاع آراء العموم

مشروع نظام الشركات الجديد

شركة المساهمة:

شركة رأس مالها مقسم إلى أسهم قابلة للتداول، وتكون الشركة وحدها مسؤولة عن الديون والالتزامات المترتبة على ممارسة نشاطها.

أبرز الأحكام:

إضافة طريقتين لتخفيض رأس المال متمثلة في تخفيض القيمة الاسمية.

السماح بتأسيس شركات مساهمة مملوكة من شخص واحد.

قصر عضوية مجلس الإدارة على الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية.

عدم اشتراط حد أعلى لعدد أعضاء مجلس الإدارة.

تيسير إجراءات ومتطلبات التأسيس، بالحصول على موافقة واحدة، دون اشتراط وجود جمعية تأسيسية.

الإبقاء على الحد الأدنى لعدد اجتماعات مجلس الإدارة، ومنح الجهة المختصة صلاحية زيادة ذلك العدد.

إمكانية إصدار أسهم بفئات مختلفة وقيود وحقوق متفاوتة.

إلغاء متطلب الاحتياطي النظامي لرأس المال.

تنظيم توزيع الأرباح المرحلية على المساهمين (نصفية أو ربع سنوية)، مع إيراد الشروط الخاصة بذلك.

إلغاء القيد النظامي لحظر تداول الأسهم، والسماح بأن يتضمن نظام الشركة الأساس قيوداً على تداول الأسهم.

السماح بأن يكون للشركة رأس مال مصرح به.

عدم اشتراط قيمة أسمية محددة لإصدار الأسهم.

إلغاء حكم انقضاء الشركة بقوة النظام عند بلوغ خسائرها نصف رأس مالها المدفوع، ولم يتم اتخاذ الإجراءات المقررة لمعالجة تلك الخسائر.

تعزيز استخدام وسائل التقنية الحديثة في توجيه الدعوة لانعقاد جمعيات المساهمين، والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها.

تيسير إجراءات تحول أدوات الدين أو الصكوك التمويلية التي تصدرها الشركة إلى أسهم في رأس المال.

إمكانية صدور قرارات جمعيات المساهمين في الشركة غير المدرجة في السوق المالية بعرضها على المساهمين بالتمرير.

مشروع نظام الشركات الجديد

شركة المساهمة البسيطة

شركة يتم تأسيسها من شخص واحد أو أكثر وتسري عليها أحكام شركات المساهمة غير المدرجة في السوق المالية وذلك فيما لم يرد به نص خاص وبما لا يتعارض مع طبيعة تلك الشركة.

أبرز الأحكام:

1 عدم اشتراط حد أدنى لرأس المال.

2 إمكانية إدارة الشركة من قبل مدير عام أو مجلس إدارة.

3 إمكانية الاتفاق على طريقة إدارة الشركة، والأغلبية اللازمة لصدور القرارات.

4 مرونة في تداول ونقل ملكية الأسهم المكونة لرأس المال.

5 إمكانية إصدار أنواع متعددة من الأسهم بحقوق متفاوتة، وإصدار أدوات الدين.

6 مرونة في تحديد مقدار رأس المال.



مشروع نظام الشركات الجديد

الشركة ذات المسؤولية المحدودة

شركة تتألف من شخص واحد أو أكثر، وتعد ذمتها مستقلة عن الذمة المالية لكل شريك فيها. وتكون الشركة وحدها مسؤولة عن الديون والالتزامات المترتبة عليها، ولا يكون المالك لها أو الشريك فيها مسؤولاً عن تلك الديون والالتزامات.

أبرز الأحكام:

1 السماح بإصدار أدوات دين أو صكوك تمويلية قابلة للتداول، وفقاً لنظام السوق المالية.

2 إلغاء القيود المفروضة على تأسيس شركة من شخص واحد.

3 تنظيم توزيع الأرباح المرحلية على الشركاء (نصفية أو ربع سنوية) وفق شروط معينة.

4 إلغاء حكم انقضاء الشركة بقوة النظام عند بلوغ خسائرها نصف رأس مالها، مع منح كل ذي مصلحة الحق في أن يطلب من الجهة القضائية المختصة حل الشركة.

مشروع نظام الشركات الجديد

الشركات غير الربحية

تنقسم الشركات غير الربحية إلى شركات غير ربحية عامة، وشركات غير ربحية خاصة، وذلك وفق الآتي:

الشركة غير الربحية العامة

هي شركة تتخذ شكل شركة المساهمة وليس لها اتخاذ أي شكل آخر، ولا تهدف إلى تحقيق ربح يعود على الشركاء والمساهمين فيها، وتهدف حصراً إلى خدمة المجتمع بعمومه، وتنحصر أغراضها على المقررة لها في مشروع النظام.

الشركة غير الربحية الخاصة

هي شركة تتخذ شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو شركة المساهمة وليس لها اتخاذ أي شكل آخر، ولا تهدف إلى تحقيق ربح يعود على الشركاء والمساهمين فيها ولا تنحصر أغراضها على المقررة في مشروع النظام، ويجوز أن تشمل أي أغراض أخرى غير ربحية.

أبرز الأحكام:

1

إمكانية ممارسة أي من الأنشطة المشروعة لتحقيق أغراضها. وأن تحقق أرباحاً أو تحصل على عوائد نقدية أو عينية نظير أعمالها تنفقها على تلك الأغراض.

2

إمكانية النص على فئات وشروط وأحكام للعضوية، وتحديد الصلاحيات التي تتمتع بها كل فئة.

3

للشركة غير الربحية إصدار شهادات عضوية بفئات مختلفة غير قابلة للتداول، ويجوز في الشركة غير الربحية الخاصة تنازل العضو عن عضويته.

4

إمكانية قبول الشركة غير الربحية العامة للهبات والوصايا والأوقاف النقدية والعينية أو إدارتها أو استثمارها.

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority



وزارة التجارة
Ministry of Commerce

